

Distr.: General
3 June 2016
Arabic
Original: English



اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للإسكان
والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)
الدورة الثالثة

سورابايا، إندونيسيا، ٢٥-٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٦

الاجتماع المواضيعي للموئل الثالث بشأن المدن المتوسطة:
النمو الحضري وتجديد المناطق الحضرية

مذكرة من الأمانة

تحيل أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) طيه الوثيقة الختامية للاجتماع المواضيعي للموئل الثالث بشأن المدن المتوسطة: النمو الحضري وتجديد المناطق الحضرية، المعقود في كوينكا، إكوادور، في الفترة من ٩ إلى ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥.



الرجاء إعادة استعمال الورق

090616 080616 16-09031(A)



الوثيقة الختامية للاجتماع المواضيعي للموئل الثالث بشأن المدن المتوسطة: النمو الحضري وتجديد المناطق الحضرية

تعزيز شبكات المدن المتوسطة من أجل تحقيق التنمية المستدامة والتنمية العمرانية

نحن، المشاركون في الاجتماع المواضيعي للموئل الثالث بشأن المدن المتوسطة: النمو الحضري وتجديد المناطق الحضرية، الذي استضافته بلدية كوينكا، إكوادور، في الفترة من ٩ إلى ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، والممثلين لطائفة واسعة من فئات أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني، والحكومات الوطنية، والسلطات المحلية والإقليمية، والمنظمات الحكومية الدولية، ومنظومة الأمم المتحدة، والأكاديميون، والباحثون والاختصاصيون، والقطاع الخاص، والمزارعون، والمؤسسات، والهيئات الخيرية، والنساء والشباب، والأطفال،

وقد اجتمعنا لمناقشة أهمية المدن المتوسطة في التشكيل العام للنظم العمرانية ومساهمتها في التنمية المستدامة، قبل صياغة الخطة الحضرية الجديدة في مؤتمر الأمم المتحدة للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) المقرر عقده في كيتو، في الفترة من ١٧ إلى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦،

نعرب عن خالص الامتنان والتقدير لبلدية كوينكا للتنظيم الممتاز للمؤتمر، وعن امتناننا للسكان لما أبدوه من كرم الضيافة تجاه جميع المشاركين،

وإذ نؤكد من جديد ضرورة تحقيق التحضر المستدام ونعيد تأكيد المسؤولية القائمة في هذا الصدد، تشجيعاً على إقامة مجتمعات مستدامة اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً،

وإذ نرحب باعتماد الجمعية العامة في دورتها السبعين للوثيقة المعنونة "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠"، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف ١١، "جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة"،

وإذ نلاحظ أن آثار تغير المناخ آخذة في التكشف بصورة سريعة، مما يقوض سبل معيشة الناس في المدن والمستوطنات البشرية، ويهدد جهود القضاء على الفقر ويعرض للخطر إنجازات أهداف التنمية المستدامة، وإذ نشدد على ضرورة اتخاذ إجراءات طموحة لتحقيق التحضر المستدام من أجل التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها، وإذ نأمل، تحقيقاً

لتلك الغاية، في التوصل إلى اتفاق جديد بشأن تغيير المناخ في الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغيير المناخ، المقرر عقدها في باريس في الفترة من ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥،

وإذ نعتزف بالمساهمة التي يمكن تقديمها للتنمية المستدامة لجميع قطاعات المجتمع ولاحتياجاتها المحددة، بما يشمل الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشّة والجماعات التي تعيش في تلك الأوضاع،

وإذ نعتزف أيضا بالحاجة إلى اتباع نهج كلي وشامل للجميع إزاء التنمية الحضرية المستدامة يكفل الممارسة الكاملة للمواطنة وإعمال جميع حقوق الإنسان، بما فيها الحق في التنمية،

وإذ نضع في الاعتبار أن مفهوم المدن المتوسطة ينبع من دورها كوسيط يعمل ضمن نظام عمراني ويتفاعل مع المدن والبلدات والمستوطنات البشرية الأخرى الأكبر، ويبين بمزيد من الفعالية الصلات التي تربط بين الحضر والريف،

وإذ نواعي الاختلافات في حجم السكان الذي يعتبر العنصر الذي يحدد المدن المتوسطة، والذي يمكن أن يتفاوت في المناطق المختلفة ما بين ٢٠.٠٠٠/٥٠.٠٠٠ نسمة و ٥٠٠.٠٠٠ نسمة، وقد يصل إلى مليون نسمة في بلدان وسياقات إقليمية محددة،

وإذ ندرك أنه على الرغم من الطابع الحضري الذي يغلب على العالم الآن، فإن أكثر من نصف سكان الحضر يعيشون حاليا في مدن صغيرة ومتوسطة،

وإذ نسلم بأن المدن المتوسطة تتيح، وفقا لحجمها، فرصا لزيادة فعالية الحوكمة والإدارة، وقد تسهل من النهوض بالتماسك الاجتماعي والإحساس بالهوية والانتماء، وإيجاد علاقة متوازنة مع البيئة الطبيعية المحيطة،

وإذ نسلم أيضا بأن المدن المتوسطة توفر الوظائف الإدارية الحكومية المتصلة بالأمن والصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية والثقافة على نحو أقرب إلى سكانها،

وإذ نسلم كذلك بأن المدن المتوسطة توفر الخدمات للمناطق الريفية، وبالتالي كثيرا ما تصبح "محطات توقف" للسكان الذين كان من الممكن أن يهاجروا إلى المدن الأكبر وإلى المدن الكبرى، وبأن هذه المدن المتوسطة يمكن أن تكون أقدر على توفير فرص العمل اللائق، وكذلك توفير الأراضي والمسكن بتكلفة أقل كثيرا من تكلفتها في المدن الكبيرة، وفي ظل نوعية حياة أرقى في كثير من الأحيان،

وإذ نضع في الاعتبار أن صفات المدن الصغيرة والمتوسطة المتمثلة في صغر الحجم والكثافة والموصولية، التي تشمل عامل القرب الطبيعي، يمكن أن تجعل المدن المتوسطة أكثر مرونة وكفاءة وأقدر على البقاء من الوجهة الاقتصادية، وأن تخفف من البصمة البيئية لهذه المدن ومن مساهمتها في تغير المناخ،

وإذ نراعي الدور الذي تؤديه المدن المتوسطة في تعزيز التنمية المستدامة الإقليمية المتوازنة، عن طريق إدماج الوظائف الحضرية والريفية في المنظومة المكانية الإقليمية والوطنية، مما يؤدي إلى تعزيز الروابط داخل الإقليم، والتخفيف من وطأة الفقر، وتوفير سوق للمنتجات الزراعية، وتقديم الخدمات الأساسية إلى المناطق الريفية،

وإذ ندرك الضغوط القوية الحالية التي تقع على العديد من المدن المتوسطة من أجل تحقيق النمو السريع، والصعوبات ذات الصلة التي تواجهها فيما يتعلق بإدارة التنمية الحضرية والوفاء بالمطالب الجديدة المتصلة بالإسكان والأراضي والبنية التحتية والخدمات الأساسية، إلى جانب ما يرتبط بذلك من مخاطر فقدان مزاياها النسبية من حيث الجدوى الاقتصادية والتماسك الاجتماعي ونوعية الحياة، فضلا عن استدامتها البيئية،

وإذ نلاحظ أن المدن الصغيرة والمتوسطة كثيرا ما تكون محدودة القدرة على التحسب لعمليات التوسع وتمويل التخطيط اللازم لذلك على نحو فعال، وعلى إنفاذ تدابير للسيطرة على العمران العشوائي وتفادي تكوين الأحياء العشوائية،

وإذ نلاحظ مع القلق الانخفاض الحالي في الكثافة لصالح الزحف العشوائي المتصاعد والتوسع العمراني العشوائي لضواحي المدن المتوسطة، مما يطرح تحديات على صعيد إدارة المدن المتوسطة واستدامتها، ويؤدي إلى ارتفاع تكاليف الهياكل الأساسية والصيانة، وهو ما يؤثر على ميزة اقتصادات التكتل ويوجد خسائر لا لزوم لها في الأراضي الزراعية وغيرها من الأراضي الإنتاجية والأراضي ذات القيمة البيئية،

١ - **ندعو** إلى وضع نظام أكثر توازنا للمدن والمستوطنات البشرية من خلال اتباع سياسات وأطر استراتيجية حضرية وطنية شاملة للجميع، والأخذ بالتخطيط الإقليمي والعمراني الفعال، ضمانا لتوزيع النمو الحضري بصورة أفضل؛

٢ - **ندعو أيضا** إلى توفير الأطر القانونية والمالية والتنظيمية المناسبة لتشجيع التنمية الحضرية المتوازنة التي تلبى الاحتياجات، وتعزيز العدالة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين، فضلا عن الأعمال الكاملة لحقوق الإنسان، وفقا للقيم الدينية والثقافية لفرادى البلدان وبما يتماشى مع سيادتها؛

- ٣ - **نشجع** على تعزيز التنسيق بين مختلف مستويات الحكومة، مع الأخذ بمبدأ التبعية، في عمليات التخطيط والتنفيذ الخاصة بالمدن المتوسطة، التي ينبغي أن تشمل إقامة شراكات متعددة الجهات وآليات للتعاون بين البلديات، وعلى قهر التحديات المتصلة بالمعوقات الناجمة عن الحدود الإدارية؛
- ٤ - **نوصي** بتعزيز مشاركة المجتمع المدني في صنع القرار وعمليات التخطيط، بما في ذلك المشاركة في تنفيذ ورصد السياسات وكذلك في تحديد المؤشرات المناسبة، وهو ما ينبغي الاضطلاع به جنبا إلى جنب مع تعزيز القدرات، على أن يولى اهتمام خاص للشباب والنساء ومن يعيشون أوضاعا هشة؛
- ٥ - **نوصي أيضا** بتعزيز القدرة على الصمود في المدن من أجل الحد من تعرض المواطنين لظاهرة تغير المناخ وغيرها من الصدمات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بما في ذلك الكوارث الطبيعية والاصطناعية، والحد من قابليتهم للتأثر بتلك العوامل؛
- ٦ - **ندعو** إلى إيجاد التزام عالمي بالتعاون على الصعيد الدولي في مجال التنمية الحضرية المستدامة التي تتيح حصول أصحاب المصلحة في المدن المتوسطة على التمويل، وتوفير لهم إمكانية الاستفادة من التكنولوجيا وبناء القدرات، استنادا إلى مبادئ الإنصاف والحوكمة الرشيدة والشفافية والمساءلة والتضامن؛
- ٧ - **ندعو أيضا** إلى الاعتراف بأهمية إدراج حق الجميع في المدينة، الذي يشمل مفهوم إمكانية الوصول والقدرة على تحمل التكاليف، في صميم سياسات التنمية الحضرية، على نحو يجمع بين مشاركة المواطنين والحق في التعليم، والصحة، والسكن، والخدمات وفرص العمل، مع الاعتراف بالتنوع وتعزيز التعايش والهوية والإحساس بالانتماء؛
- ٨ - **نوصي** بتعزيز عمليات اللامركزية المالية والسياسية والإدارية، مع توزيع المهام والمسؤوليات والموارد على نحو واضح، وبناء قدرات الحكومات المحلية التي تمكنها من تعزيز المشاركة الفعالة للمواطنين وتنفيذ سياسات التنمية الحضرية المستدامة؛
- ٩ - **ندعو** إلى اعتماد الثقافة بوصفها أداة رئيسية للنهوض بالتنمية الحضرية المستدامة، عن طريق المحافظة على الهوية الحضرية والبيئية والثقافية للمدن، وتعزيز نوعية الحياة وتنمية الاقتصاد الإبداعي، مما يسهم في القضاء على الفقر وزيادة التماسك الاجتماعي؛
- ١٠ - **نشجع** على توجيه الاستثمارات الكافية إلى المراكز الحضرية الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك المراكز السوقية، مع التركيز على الأمن الغذائي، وبناء القدرات، والهياكل الأساسية المستدامة، وتوفير الخدمات الأساسية، وإيجاد فرص العمل اللائق، وتعزيز

التماسك الاجتماعي، ونشجع أيضا على تعزيز دور المدن الصغيرة والمتوسطة في تقوية نظم الأمن الغذائي من خلال توفير البنية التحتية السليمة، وسبل الحصول على الأراضي، والصلات التجارية الفعالة، من أجل ضمان الصلة بين صغار المزارعين وسلاسل الإمداد الأكبر حجما؛

١١ - **نوصي** بتعزيز النهج المستدامة والمتكاملة إزاء النمو الحضري وإحياء المناطق الحضرية، على افتراض أن هناك ارتباطا بين التحضر والتنمية، وبأن يُنظر في إطار تلك النهج في كفاءة وجود قواعد وأنظمة التخطيط المناسبة لتصميم مستوطنات بشرية قوامها الكفاءة والإنصاف وإنتاجها وإدارتها، وكفاءة تخطيط وتصميم المناطق الحضرية بصورة جيدة النوعية وشاملة للجميع، ووجود نظم تمويل كفؤة وشفافة على صعيد البلديات لضمان فعالية الاستثمارات والإدارة، فضلا عن إعادة توزيع المنافع الناجمة عن التنمية الحضرية توزيعا عادلا؛

١٢ - **نوصي أيضا** بوضع عمليات لتحديد المناطق الحضرية وإحيائها والارتقاء بالمستوطنات العشوائية، على ألا تنفذ تلك العمليات على حساب السكان الضعفاء في المدن، وأن تستند إلى التخطيط التشاركي الشامل للجميع، وأن توجه إلى الاستفادة من التنوع الثقافي للمدن المتوسطة وهويتها الثقافية وتراثها الحضري، الملموس وغير الملموس؛

١٣ - **نوصي كذلك** بالتحسب للنمو السريع للمدن المتوسطة ومعالجته من خلال تخطيط عمليات تمدد المدن وإعادة تخصيص مساحاتها، بما في ذلك الارتقاء بالمستوطنات العشوائية، بهدف الحفاظ على الكثافة وصغر الحجم والموصولية؛

١٤ - **نشجع** على كفاءة وجود مزيج اجتماعي وثقافي ومزيج من الاستخدامات من أجل الحفاظ على "الحيوية الجيدة" في المدن، وتعزيز عوامل القرب، بهدف تحسين نوعية الحياة والاندماج الاجتماعي، وجني منافع اقتصادات التكتل، وخفض الطلب على الطاقة، وتقليل الوقت اللازم للعبور والانبعاثات الناجمة عنه، سعيا إلى تحسين صحة المواطنين فضلا عن تحقيق التنمية القائمة على تخفيض معدلات انبعاث الكربون والتكيف مع تغير المناخ؛

١٥ - **نوصي** بمواصلة تطوير السياسات والتدخلات، بما يشمل إدراج خطط التنقل في الخطط الحضرية العامة، من أجل تقليل الطلب على المركبات الخاصة في المراكز الحضرية وتثبيط الزحف الحضري، وقد يشمل ذلك ضمان الالتزام السياسي والمالي بتطوير الهياكل الأساسية المستدامة المشتركة ونظم النقل الجماعي؛

١٦ - نحث على تقديم الدعم إلى الحكومات المحلية للمدن المتوسطة، من أجل تحديد الأصول المحلية وفرص التنمية الحضرية وتطويرها واستغلالها على نحو مستدام، في سبيل تحقيق النمو الشامل للجميع، وإيجاد فرص العمل، والحفاظ على سبل كسب الرزق القائمة، وزيادة الإيرادات الضريبية؛

١٧ - نحث الحكومات الوطنية والمحلية والقطاع الخاص والمجتمع المدني على التعاون من أجل زيادة التنمية الاقتصادية في المدن المتوسطة والمناطق المحيطة بها، بهدف زيادة فرص العمل وإنشاء المشاريع البالغة الصغر من أجل تحقيق النمو الشامل للجميع وزيادة الإيرادات الضريبية؛

١٨ - نوصي باعتماد سياسات الإسكان المناسبة التي تفي باستراتيجيات وأنظمة التخطيط الحضري القائمة باعتبارها عاملاً أساسياً لتنمية المدن المتوسطة؛

١٩ - نوصي أيضاً بتوفير أماكن عامة كافية تتسم بالأمان وجودة النوعية وتكون متاحة للجميع ويسهل الوصول إليها من أجل تعزيز الإنصاف الحضري والتماسك الاجتماعي وتحسين نوعية الحياة، مع إيلاء اهتمام خاص للنساء والأطفال والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة؛

٢٠ - ندعو إلى الاستفادة من فرص تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نحو مناسب لتعزيز المشاركة المدنية، وجمع البيانات وتحليلها من أجل تخطيط المدن، وتعزيز شفافية إدارة المدن وتقديم خدمات أكثر كفاءة؛

٢١ - نوصي بتطبيق أنظمة عامة فعالة في مجال أسواق الأراضي من أجل كفالة عدالة واستدامة عمليات توفير الأراضي الصالحة للتنمية الحضرية، وتجنب المضاربة وتحويل أحياء الفقراء إلى ضواحي للأثرياء، وضماناً للاستفادة من القيمة المضافة التي تتأتى نتيجة القرارات العامة وتوزيع تلك القيمة بشكل منصف؛

٢٢ - نوصي أيضاً بالاسترشاد في السياسات والبرامج المصممة لدعم مساهمة المدن الصغيرة والمتوسطة في التحضر المستدام بالبحوث المتعددة التخصصات القائمة على الأدلة، وبرصد تلك السياسات والبرامج وتقييمها بانتظام وبطريقة شفافة؛

٢٣ - ندعو إلى وضع خطة حضرية جديدة تشمل الجميع حقاً، ولا تغفل أحداً، وتقوم على نهج كلي محوره الإنسان، ينه المجتمع المدني، بما في ذلك الأشخاص ذوو الإعاقة ومنظمتهم، إلى جميع جوانب التنمية الحضرية ويشركه فيها ويثير اهتمامه بها؛

٢٤ - نلتزم بتعزيز المبادئ والتوصيات الواردة في إعلان كوينكا هذا الصادر في إطار الموئل الثالث، من أجل ضمان أن يسهم هذا مساهمة فعالة في صياغة الخطة الحضرية الجديدة في مؤتمر الأمم المتحدة المقبل للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة، المقرر عقده في كيتو في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦.